D7175 رقم:

2021 أكتوبر 26 تاريخ:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية
مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي

وزير الداخلية

إلى

السيدات والسادة

- **ولاة الجهات وعمال عمالات وعمالات المقاطعات وأقاليم المملكة**
- **رئيسات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية**

الموضوع: رقمنة مساطر وخدمات الجماعات الترابية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

في إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، مواطنين كانوا أو مقاولات، وللرفع من نجاعة إدارات الجماعات الترابية وكذا تشجيع المشاركة المواطنة، قامت وزارة الداخلية وبصفة استباقية، بإعداد منصات وتطبيقات رقمية أو تكييف منصات أعدتها مؤسسات إدارية أخرى، ووضعتها رهن إشارة الجماعات الترابية لتطوير وتجويد المساطر الداخلية وكذا الخدمات المقدمة للمرتفقين، نذكر منها على الخصوص:

- **منصة Rokhas.ma** : تتيح منح الرخص بطريقة رقمية في ميدان التعمير والرخص التجارية واحتلال الملك العمومي للجماعات الترابية والربط بشبكات الماء والكهرباء... ؛
- **منصة Majaliss.ma** : التي تمكن من التدبير اللامادي لدورات مجالس الجماعات الترابية ولاستصدار القرارات وكذا ممارسة المراقبة الإدارية على قرارات المجالس؛
- **منصة Watiqa.ma** : تمكن من إيداع طلبات واستلام الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية (عقد الازدياد - نسخة كاملة من رسم الولادة) ؛
- **البوابة الوطنية للشكايات chikaya.ma** : تهدف إلى استقبال شكايات و ملاحظات و مقترحات المرتفقين و الإجابة عليها و تتبعها؛
- **بوابة الحصول على المعلومة chafafya.ma** : تتيح هذه البوابة للمواطنين و المواطنات و كذا الأشخاص الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية تقديم و تتبع طلبات الحصول على المعلومة ؛

- منظومة GID للتدبير المندمج للنفقات والميزانيات: إدراج جميع العمليات المتعلقة ببرمجة الميزانية ضمن منظومة التدبير المندمج للنفقات؛
- منظومة GIR للتدبير المندمج للمداخيل والجبايات: تحديث أساليب تدبير مداخيل الجماعات الترابية عبر استخراج وصول وتصاريح الدفع بطريقة إلكترونية.

تجدون جدولا كاملا لهذه المنصات والتطبيقات مرفقا بهذه الدورية.

إلا أنه وبالرغم من التكوينات والمواكبة التقنية التي استفاد منها الموظفون المعينون كنقط ارتكاز، يلاحظ أن بعض الجماعات الترابية ما زالت لم تنخرط في مجهود الرقمنة، كما يلاحظ أن الآجال النظامية لا تحترم في العديد منها رغم تبني تلك المنصات والتطبيقات الرقمية. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها، أجل تسليم رخص البناء، حيث يتراوح معدل الآجال في بعض الجماعات ما بين 50 و110 يوم، وهو ما يتعارض مع المادة 16 من القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الخاصة بتحديد أجل معالجة الطلبات وتسليم القرارات الإدارية، والتي تنص على أن الإدارات لا يمكن لها، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، أن تتعدى أجلا مدته أقصاها 60 يوما لمعالجة وتسليم هذه القرارات. مع العلم أن هذا الحد الأقصى يقلص إلى 30 يوما فيما يتعلق بمعالجة طلبات المرتفقين للحصول على القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار.

ويساهم عدم احترام الآجال النظامية لتسليم الرخص أو لتقديم الخدمات، في عدم رضى المرتفقين ويقف حاجزا أمام تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين التي تعتبر من أهم مرتكزات البرنامج الحكومي والتوجهات الإستراتيجية التي سطرها النموذج الجديد للتنمية.

لهذا وتنزيلا لخلاصات تقرير النموذج الجديد للتنمية، وتفعيلا لالتزامات البرنامج الحكومي خاصة فيما يتعلق بإطلاق جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتاحة الولوج والمرتكزة على التحول الرقمي، أهيب بالسيدة و السادة الولاة و العمال مواكبة السيدات و السادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية لتعميم استعمال المنصات و التطبيقات الرقمية الموضوعة رهن إشارتهم أو التي ستوضع رهن إشارتهم في الشهور المقبلة، كما أدعوهم إلى السهر شخصيا على احترام الآجال القانونية و إلى اتخاد جميع التدابير لتطبيقها، بما فيها التأديبية.

والسلام.

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت